

## القصد الجنائي فى الخطف

• من المقرر أن القصد الجنائي فى جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بإبعاده عن المكان الذي خطف منه وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليه وحمله على موافقة الجاني أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية لسلب إرادته مهما كان غرض الجاني من ذلك.

الطعن رقم ٢٥٣٣٨ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٩٨ ص ١٣٢٨

• القصد الجنائي فى جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني إنتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢ / ٠٥ / ١٩٦١ ص ٦١١

• يجب لتوفر القصد الجنائي فى جريمة الخطف أن يكون الجاني قد تعمد قطع صلة المجنى عليه بأهله قطعاً جدياً. ولا إعتداد بالبائع فى الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العدم، إذ لا مانع يمنع من توفر جريمة الخطف متى إستكملت أركانها القانونية ولو كان غرض الجاني الإعتداء على عرض الطفل المخطوف.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٣١ ص ٣٥٤

• لما كانت المادتان ٢٨٨، ٢٩٠ فقرة أولى من قانون العقوبات المستبدلتان بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تعاقب أولاهما على إختطاف الأطفال الذكور الذين لم تبلغ سنهم ستة عشرة سنة كاملة بما نصت عليه من أن " كل من خطف بالتحيل أو الإكراه طفلاً ذكراً لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال المؤقتة " بينما تعاقب ثانيتهما على إختطاف الأنثى أياً كانت سنها بما نصت عليه من أن " كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أنثى بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال المؤبدة.. " وكان مؤدى هذين النصين أن هاتين الجريمتين وإن إتفتتا فى أحكامهما العامة وسواء فى ذلك الركن المادى القائم على فعل الخطف

أو الركن المعنوى الذى يتخذ فيهما صورة القصد الجنائى العام من إرادة إرتكاب فعل الخطف والعلم المحيط بأركان الجريمة أو ما تتطلبها، كالتأهب، من تحيل أو إكراه، وكذلك كونهما جريمتين مستمرتين ما إستمرت حالة إخفاء الصغير أو إبعاد الأثنى، إلا أن المشرع باين بينهما فى صفة المجنى عليه ومايز فى العقاب بالتشديد فى جريمة خطف الأثنى، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم - على المساق المتقدم - تعتبر جريمة إختطاف أثنى بالتحيل المنطبقة عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات وليست جريمة إختطاف طفل المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات كما وصفتها النيابة العامة وذهب الحكم المطعون فيه، وكانت النيابة العامة لم تطعن فى هذا الحكم بطريق النقض، فإن هذه المحكمة لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه.

الطعن رقم ٢٩٥١٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٩٥ ص ١٢٢٢

• القصد الجنائى فى جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجانى إنتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بإبعاده عن المكان الذى خطف منه وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التقرير بالمجنى عليه وحمله على موافقة الجانى أو بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية لسلب إرادته، مهما كان غرض الجانى من ذلك

الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ٣١ / ٠١ / ١٩٧٧ ص ١٦٩

• جريمة خطف الأثنى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات يتحقق بإنتزاع هذه الأثنى وإبعادها عن المكان الذى خطفت منه أى كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال فعل من أفعال الغش والإيهام من شأنه خداع المجنى عليها أو إستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٥ / ٠٥ / ١٩٨٠ ص ٦٢١

• من المقرر أن جريمة خطف الأثنى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو

الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنتى عن المكان الذى خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها، وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها و حملها على مرافقة الجانى لها أو بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها من سلب إرادتها، وكان البحث فى توافر القصد الجنائى فى هذه الجريمة أو عدم توافره هو ما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتنافى عقلاً مع ما إنتهى إليه - ولما كان ما أورده الحكم - فيما سلف سائغاً فى العقل والمنطق ويكنى لحمل قضائه فيما إنتهى إليه من عدم توافر القصد الجنائى فى حق المطعون ضدهما فى جريمة الخطف ومن تعديل التهمة الثانية المسندة إليهما من جنابة الخطف إلى جنحة القبض على المجنى عليها وحجزها بدون أمر من الحكام وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً - وهى واقعة مادية يشملها وصف تهمة الخطف المرفوعة بها الدعوى الجنائية وإذ كانت المحكمة قد إستخلصت فى إستدلال سائغ أن المطعون ضدهما لم يقصدا العبث بالمجنى عليها وتساندت فيما خلصت إليه من ذلك إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه ولا تجادل الطاعنة فى سلامة إستخلاص الحكم بشأنها فإنها تكون قد فصلت فى مسائل موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها ولا محل لما تسوقه النيابة الطاعنة من أن القصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يلزم لتوافره إنصراف غرض الجانى إلى العبث بالمجنى عليها بل يتحقق هذا القصد بإنصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته ولا عبء بالغرض الذى توخاه من فعلته.

الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٣ ص ٩٤٥

٠ الغرض من العقاب على جريمة الخطف المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات هو حماية الأنتى نفسها من عبث الخاطف وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن فى جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ست عشرة سنة كاملة و التى يتحقق القصد الجنائى فيها يعتمد الجانى إنتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك.

الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٨٣ ص ٩٤٥

٠ لما كان القصد الجنائي فى جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجانى إنتزاع المخطوف من أيدى ذويه اللذين لهم حق رعايته، وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الواقعة فى بيان تتحقق فيه الأركان والعناصر القانونية لجريمة الخطف التى دان الطاعنة بها وبين نية الطاعنة فى إختطاف المجنى عليها وإبعادها عن ذويها بما يتوافر به القصد الجنائي وتتحقق به الجريمة التى دينت بها الطاعنة.

الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٢ / ٠٤ / ١٩٩٢ ص ٣٩٤

٠ لما كان الحكم قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والقصد الجنائي فى هذه الجريمة وكان تقدير توافر ركن التحيل والاكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليماً. كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩ / ٠٤ / ١٩٩٤ ص ٥٤١

٠ من المقرر أنه يكفى لقيام واقعة الخطف التى تتحقق بها هذه الجريمة إنتزاع الطفل من بيئته وقطع صلته بأهله وأن القصد الجنائي فى جريمة خطف الأطفال يتحقق بتعمد الجانى إنتزاع المخطوف من يدى ذويه اللذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله "ومن حيث إنه من المقرر أن القصد الجنائي فى جريمة خطف الأطفال يتحقق بتعمد الجانى إنتزاع المجنى عليه من بيئته وقطع صلته بأهله مهما كان غرضه من ذلك ويكفى لتحقق جريمة الخطف أن يكون المتهم قد تعمد إبعاد المخطوف عن ذويه اللذين لهم حق رعايته والثابت للمحكمة من أدلة الإثبات أن المتهمه لإتمام جريمتها خطفت المجنى عليها فقامت بعمل إيجابى يتمثل فيما أدخلته فى روعها من أنها ستعطيها أسئلة الإمتحانات المقبلة ومناداتها بإسمها الذى تعرفت عليه من إطلاعها على ورقة أسئلة الإمتحان المدون عليها الإسم وإصطحبتها إلى البيت وبتلك الطريقة ولسافة كيلو ونصف

متر لتبعتها عن أهلها كل ذلك يجعل جريمة الخطف قائمةدد" لما كان ذلك فإن ما رد به الحكم المطعون فيه يكون سائفاً .

الطعن رقم ١٩٨٨٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٠٤ / ١٠ / ١٩٩٣ ص ٧٥٤

• لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله، إن واقعة الدعوى مستخلصة من سائر أوراقها تتحصل في أن المتهم يعمل سائفاً على سيارة ربع نقل تستغل في نقل الركاب من قرى مركز..... بمحافظة كفر الشيخ وبتاريخ.....  
وإذ ركبت الطالبة..... الطالبة بالسنة.....  
بالمعهد..... في كبنة سيارته بغية الوصول إلى قريتها النائ  
ية..... وإذ خلت السياره من ركابها لعب الشيطان برأس المتهم  
فانحرف بسيارته إلى طريق فرعى غير مأهول وأخذ يراود المجنى عليها عن نفسها إلا أنها رفضت فجدبها من شعرها وقبلها رغم إرادتها وإذ رفضت مسابرتها تعدى عليها بالضرب فأدمى فمها مهدداً إياها بمطواة - قصافة - وأخرج قضيبه بعد أن نحى عنه ملاسبه محاولاً إرغامها على الإمساك به وأخرج ثديها بعد أن قام بتكثيفها واحتضنها كرهاً عنها وجثم فوقها وإذ فشل في بلوغ مقصده أعادها إلى الطريق الطبيعى مهدداً أياها بتمزيقها فيما لو أبلغت أحداً بالواقعة، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وباقي شهود الإثبات وما أقر به الطاعن بتحقيقات النيابة العامة وما ثبت من التقرير الطبى وهى أدلة كافية وسائفة، لا يجادل الطاعن فى أن لها مأخذها الصحيح الثابت بالأوراق. لما كان ذلك وكانت جريمة خطف أنثى بالتحيل والإكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الانثى عن المكان الذى خطفت منه أياً كان هذا المكان يقصد العبث بها، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة وتساند فى قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه، وكان ما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية

للجريمتين اللتين دان الطاعن بارتكابهما كما هي معرفه به فى القانون وكان تقدير توافر ركن التحيل أو الإكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليماً، وكان الثابت من أقوال المجنى عليها وشهود الإثبات ما يوفر هذا الركن خلافاً لما يدعيه الطاعن فى طعنه، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

الطعن رقم ٢١١٣٨ لسنة ٦٦ ق جلسة ٠٤ / ١٠ / ١٩٩٨ ص ٩٨٢

٠ لما كانت جريمة خطف الأثنى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل و الإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأثنى عن المكان الذى خطفت فيه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها و ذلك بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . و إذ كان الحكم المطعون فيه و هو فى معرض رده على دفاع الطاعنين بإنتفاء ركن الإكراه فى الدعوى قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف و توافر ركن الإكراه و القصد الجنائى فى هذه الجريمة أخذاً بأقوال شهود الإثبات التى إطمأن إليها و أثبت أن المتهمين قد إعترضوا طريق المجنى عليها و الشاهدين الأول و الثانى و أشهر المتهم الثالث. مطواة مهدداً بالإعتداء على الأخيرين حتى لاذا بالفرار ثم إقتادوا المجنى عليها تحت تهديد السلاح إلى حظيرة الخيل و هتكوا عرضها و قطعوا صلتها بأهلها بإحتجازها بحظيرة الخيل إلى أن حضر الضابط و قام بتخليصها منهم لما كان ذلك و كانت الأدلة التى تساند إليها الحكم فى قضائه منتجة و من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق جلسة ٠٥ / ٠٤ / ١٩٨٧ ص ٥٦٢

٠ لما كان القانون لا يستلزم قصداً خاصاً فى جناية خطف اثنى بغير رضاها التى دان الطاعن بها اكتفاء بالقصد العام و لا يلزم فى القانون ان يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما اورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه.

الطعن رقم ٢٦١٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ٠٣ / ١١ / ١٩٩٧ ص ١١٧٩

٠ جريمة خطف الطفل تستدعى قصداً جنائياً خاصاً غير تعمد ستر المخطوف عن ذويه الذين

لهم حق ضمه ورعايته.

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٠٦ / ١١ / ١٩٣٠ ص ٨٥

• يتوفر القصد الجنائى فى جريمة خطف الأطفال بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليه فى المادة ٢٥٠ عقوبات متى ارتكب الجانى الفعل عمداً و هو يعلم بصغر سن المجنى عليه مهما كان الباعث له على ارتكابه. أما أن الخاطف ما كان يقصد من خطف الطفل الإضرار به بل كان قصده أخذ جعل من أهله على إحضاره فلا يغير من شأن الجنائية لأن هذا من البواعث التى لا يلتفت إليها.

الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٠٦ / ١٩٣٠ ص ٤٨

• القصد الجنائى فى جريمة خطف الأطفال يتحقق بتعمد الجانى إنتزاع المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله مهما كان غرضه من ذلك.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢١ / ٠٣ / ١٩٥٢ ص ٦٦٠

• جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل والإكراه المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها، وذلك عن طريق إستعمال طرق أحتياليه من شأنها التغيرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجانى لها، أو باستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحايل والإكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة وتساند فى قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدعوى وردا على ما دفع به الطاعن من انتفاء أركان جريمة الخطف- يتحقق به كافة العناصر القانونية لسائر الجرائم التى دان الطاعن بإرتكابها كما هى معرفة به فى القانون، كما أن تقدير ركن التحايل أو الإكراه أو توافر القصد الجنائى فى جريمة الخطف كلها مسائل موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها

سليما- كما هو الحال فى الدعوى المطروحة-ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص  
يكون غير سديد.

الطعن رقم ٧٣٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٧ / ٠١ / ١٩٩٣ ص ٨٦